المصـــــدر : عكاظ
التـــاريخ : 25-12-2006 العـــدد : 14730
الصفحـات : 28 المسلسل : 216

ملف صحفي

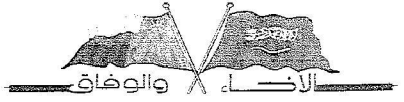

المصـــــدر :	عكاظ		
التـــاريخ :	25-12-2006	العـــدد :	14730
الصفحـات :	28	المسلسل :	216

رأي صفحة الحدث

نجم ثنائي يسطع في سماء العرب

د. طلال صالح بنان

الكثير يمكن توقعه من زيارة خادم الحرمين الشريفين إلى عُمان، على المستوى الثنائي وعلى مستوى مجلس التعاون وعلى المستوى الإقليمي، في منطقة الخليج العربي والشرق الأوسط. على المستوى الثنائي: هناك تقارب كبير في المصالح بين البلدين، يمكن لهذه الزيارة، أن تحفز تنشيطها وتزيل الكثير من العقبات، التي تواجهها. المملكة العربية السعودية وسلطنة عمان تتمتعان بميزة استراتيجية لموقعهما الجغرافي، لا تشاركهما فيهما، أي مجموعة أخرى من الدول في منطقة الخليج العربي وشبه الجزيرة العربية. جغرافياً الدولتان تطلان على ثلاثة منافذ بحرية، في المنطقة، البحر الأحمر والخليج العربي وبحر العرب. تُرى كم من العوائد الاستراتيجية والاقتصادية والأمنية، يمكن أن تجنيهما الدولتان، لو استخدمتا هذه الميزة الاستراتيجية الفريدة في منطقة جنوب غرب آسيا، لو أنهما توصلتا إلى اتفاقات ثنائية، تسمح لكل منهما الاستفادة العظمى من هذا الموقع الجغرافي الفريد، لإقليمهما.

سلطنة عمان، ستكون أقرب إلى العالم العربي في شمال أفريقيا، وإلى منطقة شرق البحر الأحمر وشمال أفريقيا وأوربا بل وحتى إلى المحيط الأطلسي ومنه إلى العالم الجديد، لو كان لها معبراً برياً عبر الأراضي السعودية إلى موانئ المملكة في البحر الأحمر، يتيح لها تصدير نفطها ومنتجاتها النفطية وصادراتها الأخرى، إلى أسواق شمال أفريقيا وأوربا والأمريكيتين، اختصاراً للمسافة التقليدية، سواء عن طريق رأس الرجاء الصالح أو بحر العرب وإلى البحر الأحمر. المملكة العربية السعودية، في المقابل، وفي إطار اتفاقية مشتركة مع عُمان يمكن أن يكون لها إطلالة إلى بحر العرب، عبر الأراضي العمانية، تمكنها من تصدير نفطها ومنتجاتها النفطية وصادراتها الأخرى، إلى أسواق جنوب وجنوب شرق وشرق آسيا، خاصة في أوقات التوتر في منطقة الخليج العربي، بعيداً عن مسار التجارة الخارجية للمملكة مع تلك الدول، عبر الخليج العربي، ومضيق هرمز.

حتى في أوقات التوتر في منطقة الخليج العربي، يمكن للمملكة وسلطنة عُمان أن تطورا عنصراً استراتيجيا أمنياً، يحقق التوازن في منطقة الخليج العربي ويحافظ على استقرار المنطقة، بإطلالة الدولتين على الجبهة الغربية من الخليج العربي، مع منفذ حر، على بحر العرب. أي: محاولة لتعطيل الملاحة في منطقة الخليج العربي، لأي سبب من الأسباب يمكن التعامل معها بكفاءة وبفاعلية تقلل إلى حد كبير مخاطر ذلك الاستراتيجية والأمنية على بلديهما وعلى بقية أعضاء مجلس التعاون لدول الخليج العربية... الأمر، الذي يساعد إلى حد كبير على احتواء أي مخاطر تصعيدية، يمكن أن تتمخض عن أي احتمالات للتوتر وعدم الاستقرار، يمكن أن تتطور في منطقة الخليج، غير المستقرة بطبيعتها الجغرافية والإقليمية والاقتصادية والاهتمام الاستراتيجي الكبير الذي تبديه القوى العظمى بمنطقة الخليج العربي.

على سبيل المثال: أي تصعيد، حول قضايا المنطقة وصراع المصالح حول أهمية المنطقة الاستراتيجية والاقتصادية والأمنية، من شأنه أن يزيد التوتر فيها... وهنا يبرز عنصر التوازن الاستراتيجي، الذي تمثله أكبر دولتين عربيتين، في الجبهة الغربية المقابلة من الخليج العربي، لاستعادة التوازن والهدوء إلى المنطقة.. ومنع أي إمكانات تصعيدية بين القوى الإقليمية والدولية في المنطقة، لأن تخرج عن السيطرة وإمكانات الاحتواء. ناك تقارب كبير في البنية الاقتصادية للدولتين. كلٌ من المملكة العربية السعودية وعُمان من الدول المنتجة والمصدرة للنفط، وإن كانت إمكاناتهما الإنتاجية والتصديرية تتفاوتان بنسب معينة، إلا أن اقتصادهما - إلى حد كبير - يعتمد أساساً على الصناعة النفطية. هذا، يكفي لفتح مجالات واعدة للتكامل الاقتصادي بينهما، سرعان ما تفيض إمكاناته على تجربة مجلس التعاون لدول الخليج العربية التكاملية.

أخذاً في عين الاعتبار الميزة التنافسية، لكل منهما، في الصناعة النفطية، يمكن إحداث تكامل على صعيد الصناعة النفطية، يمنع الازدواجية ويحقق درجة من التنوع في صناعتهما النفطية، وفقاً للميزة التنافسية التي يتمتع كل منهما، يصب في النهاية في خدمة مصالحهما وتحقيق أكبر عائد ممكن وراء تنسيق مشاريعهما النفطية الكبرى. في ظل مثل هذا التنسيق والتكامل، في صناعاتهما النفطية، لا يمكن أن تصور إقامة مشاريع صناعية نفطية متشابهة أو مكررة تتجاوز حقائق الميزة التنافسية لكل منهما. في النهاية تبرز لدينا تجربة تكاملية، على المستوى الثنائي لاقتصاديات البلدين، تتكاملان مع ما يتطور من سلوك إنتاجي في اقتصاديات الدول الأخرى في مجلس التعاون لدول الخليج العربية... الأمر، الذي يقود التجربة التكاملية الخليجية، بشكل عام، إلى مجالات اقتصادية واعدة تعمق التوجه نحو تحقيق وحدة اقتصادية حقيقية ومتينة، تنتهي إلى وحدة حقيقية، تقوم على المصالح المشتركة والإحساس العميق، من قبل الجميع، باستراتيجية خيار التكامل الإقليمي، الذي يمثله مجلس التعاون لدول الخليج العربية.

لا يفوتنا، هنا، أن نشير إلى التقارب في الرؤى السياسية بين الدولتين، حول القضايا الثنائية والعربية والإقليمية والدولية، مما يعزز عنصر الاستقرار والتوازن الذي يمثلانه في المنطقة. الدولتان من أهم ركائز الاعتدال في المنطقة يأخذان بنهج الدبلوماسية الهادئة والحاسمة، معاً. هناك ثبات على القضايا الكبرى، مثل قضية السلام في المنطقة. وهناك اعتدال في ما يخص الوسائل التي يجب اتباعها لتحقيق المصالح العربية العليا ومتطلبات الأمن القومي العربي، بعيداً عن المزايدة بشعارات جوفاء والمساومة على مصالح العرب العليا ومتطلبات أمنهم القومي، تتلاقى الدبلوماسية السعودية والعُمانية معاً، لدفع القضايا العربية والإقليمية نحو الحلول العادلة والشاملة، التي يكفل استعادة الحقوق العربية، دون الانزلاق إلى مواجهات تصعيدية مكلفة لا يمكن ضمان نتائجها، مع صعوبة حساب تكلفتها، بدقة.

المملكة العربية وعُمان ثنائي يسطع في سماء المنطقة ينبئ ببزوغ فجر جديد تتحقق بظهور شمسه آمال العرب وتطلعاتهم في السلام والتنمية والمنعة الإقليمية والحضور الدولي.